

## القسم الثالث

### الإنسان والأنظمة أو

### الجغرافيا السكانية والأنظمة الاقتصادية

الفصل الأول : مفهوم الجغرافيا السكانية

الفصل الثاني : البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة

الفصل الثالث : تزايد سكان العالم

الفصل الرابع : التوزيع الجغرافي لسكان العالم

الفصل الخامس : تفاوت السكان في المقدرة الإنتاجية

الفصل السادس : النظام الإقتصادي الرأسمالي

الفصل السابع : النظام الإقتصادي الإشتراكي

الهوامش

المراجع



## الفصل الأول

### مفهوم الجغرافيا السكانية

الواقع ان الانسان هو الغاية والوسيلة في الحياة ، دون أن يعني ذلك الوقوع في « الأنثوية » (Ligocentrisme) (١) فلسفياً أو « النرجسية » (Narcissisme) (٢) أدياً . فالسكان ، بما يفرزون من قوة عمل ، يشكلون الوسيلة التي لا غنى عنها لإمكانية الانتاج . فهم يقدمون النواة الصلبة - قوة العمل - لقوى الإنتاج ، ويتأتى عن ذلك علاقات الانتاج المميزة لمختلف الأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية التي عرفتها البشرية . إذن فالسكان هم المنبع لعملية تحويل الانتاج من القوة الى الفعل بواسطة قوة العمل التي يفرزون . وبالتالي فتزايدهم الزمني وتوزعهم المكاني ، بالإضافة الى مقدرتهم الاناجية في منتهى الأهمية لعملية الإنتاج . ولذلك فالجغرافية السكانية غير المتصورة بدونها الجغرافية الاقتصادية هي ذات أولوية محورية ، على اعتبار أنها المنبع الذي تدفق منه قوة العمل التي لها تأثيرها ولو النسبي في عملية توزع الانتاج ، التي تختلف من نظام اقتصادي اجتماعي إلى آخر . لذلك لا بد من استعراض مفهومها - الجغرافية السكانية - بالنسبة للنظامين القائمين اليوم في العالم واللذين يتنازعان كل شيء في الوجود عبر مدرستيها ، عينا المدرسة البورجوازية والمدرسة الماركسية . فلنر ذلك فيما يلي .

#### المدرسة البورجوازية

حسب المدرسة البورجوازية فإن الجغرافية السكانية هي فرع حديث من فروع الجغرافية البشرية . وهي تدرس العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان وبيئته ، على اعتبار أن السكان يشكلون المحور الرئيسي الذي يستقطب الكثير من العلوم التي تدور حوله أو تمر عبره شتى المجالات النظرية الإنسانية والتطبيقية الوضعية من العلوم

هذا وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تزايداً كبيراً في عدد الكتابات حول الجغرافية السكانية والمشكلات المختلفة المرتبطة بها ، الأمر الذي يعكس تزايد

الإهتمام بهذا العلم الاجتماعي من قبل الكثير من الباحثين المعاصرين والمحدثين . ومن أبرز هؤلاء ، حسب المدرسة البورجوازية بالطبع ، هو « تروارتا » (Trewartha) ، الذي أستاذ اللشام ، في العام ١٩٥٣ ، في خطابه أمام اتحاد الجغرافيين الأميركيين ، عن مغزى الجغرافية السكانية ومضمونها . ومنذ ذلك التاريخ فإن ما كتب عن هذا العلم - الجغرافية السكانية - تزايد كماً وكيفاً ، وأخذت الجغرافية السكانية طريقها المستقل ومنهجها الخاص بين مختلف أقسام الجغرافيا وكفرع من فروعها البشرية الهامة .

والآن لنستعرض بعض تحديدات الجغرافية السكانية :

« الجغرافيا السكانية هي رسم توزيع السكان على الخرائط ، وهي تدرس حركات السكان وأعمارهم وأجناسهم وتركيبهم الاثنوغرافي والديني ولغاتهم الخ . . . ، وفي الوقت نفسه تعمل على إبراز نماذج هذا التوزيع على الخرائط وتحليل العلاقة بين السكان والعوامل الاقليمية الأخرى » .

هذا المفهوم البورجوازي للموسوعة البريطانية وصفي وخرائطي ، وهو خال من التفسير والترابط النسبي والاستنتاجي . لذا ننتقل منه إلى آخر هو للجغرافي الأميركي تريورتا الذي أوضح في تحديده للجغرافية السكانية أن مضمونها يقوم على « فهم التباينات الاقليمية في الغطاء السكاني للأرض »<sup>(١)</sup> ، الأمر الذي يفترض دراسة العوامل المؤثرة في هذا الغطاء والمؤدية الى هذه الاختلافات ، وبالتالي إيضاح الصورة الإجمالية لهذا الغطاء البشري للكورة الأرضية . وأما الباحث الأميركي المعروف و. زيلنسكي فقد عرف الجغرافية السكانية بقوله : « العلم الذي يدرس أساليب تكوين الشخصية الجغرافية للأمكنة وانعكاسها على مجموعة الظواهر السكانية التي تتباين في الزمان والمكان ، كما أنها تتبع قوانينها السلوكية متفاعلة الواحدة مع الأخرى ومع الظواهر الديموغرافية المتعددة »<sup>(٢)</sup> . هذا كما يحدد زيلنسكي ثلاثة أنماط من الاهتمامات لهذا التعريف في الترتيب التصاعدي التالي الأخذ بالأهمية بشكل تصاعدي ، منطلقاً من « الوصف المبسط لموقع الأعداد والخصائص السكانية ( أي أين توجد ؟ ) ، ثم تفسير الاختلافات المكانية لهذه الأعداد والخصائص السكانية ( أي لماذا توجد ؟ ) ، ثم التحليل الجغرافي للظواهر السكانية ( العلاقات المتبادلة بين

(١) نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٠ ص ٢١ ( فيما بعد د. فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، ص . . ) .

(٢) W. Zelinsky, A prologue to Population geography, Prentice Hall International Inc., London 1970, p. 5

( فيما بعد : (W. Zelinsky , a prologue to population geography, p.

الاختلافات المكانية للسكان مع باقي العناصر الجغرافية لهذا المكان ) « (٣) .

هذا في حين أن كلارك ، أحد كبار الجغرافيين الانكليز يرى أن الجغرافية السكانية « تهتم بتحليل الاختلافات المكانية في التوزيع والتركيب والهجرات والنمو السكاني وعلاقتها بتباين الخصائص الطبيعية ، ويميز بذلك بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا ، من حيث أن الأولى تهتم بفهم التباين في المتغيرات الديموغرافية وعلاقتها بباقي المتغيرات المرتبطة بها . أما التمييز الثاني بينهما - الجغرافيا السكانية والديموغرافيا - فيكمن في أن الديموغرافي يكرس جهده للأرقام ويعتمد بالدرجة الأولى على الأساليب الاحصائية بينما الجغرافي السكاني يربط الأرقام بالأماكن ويعتمد الخرائط » (٤) .

فكما نرى فتراورتا وزيلنسكي ، يركزان على إبراز التباين الإقليمي وفي الوقت نفسه تحليل العوامل المختلفة المؤدية إليه ، الأمر الذي يأخذ به كلارك مع الغوص في العمق التفصيلي والتركيز في العمق نفسه على العلاقات بين الجغرافية السكانية والديموغرافيا . وهذا يتجلى بوضوح كلي عبر الربط للجغرافيا السكانية ليس فقط بالديموغرافيا وإنما أيضاً ببقية مختلف العلوم لدى الاختصاصية الفرنسية في الموضوع بوجيه - غارنييه التي تقول : « إن الجغرافية السكانية ليست سوى تواجد الناس على سطح الكوكب الأرضي ، فعددهم وجنسهم وتوزعهم وتحركاتهم والأثر الذي يطبعون به القسم الذي يتحركون عليه من الأرض ، كل ذلك يبقى في حيز الوصف . وبالتالي فهو لا يكفي ولا بد للجغرافية السكانية من تحطي الوصف الى التفسير الذي تسعفه فيه علوم الديموغرافية والاجتماع والطب والإقتصاد والتاريخ والجغرافية الطبيعية الخ . . » (٥) .

فمما استعرضنا يتضح أيضاً أن القاسم المشترك الأكبر لمختلف آراء الباحثين الذي تعرفنا عليهم في الموضوع هو التباين المكاني بدءاً من المشاهدة وتحليل أنماط التوزيعات المكانية وانتهاءً بمحاولات حل مشكلات العلاقات الثابتة بين المتغيرات المتعددة التي تفسر قدرة السكان على التغيير والتغير .

وبناءً عليه فالجغرافيا السكانية هي « ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي

Ibidem p.p. 5- 6 (٣)

J. Clark, Population Geography, Pergamon Press, London 1969, p. 5

(٤)

(J. Clark, population geography, p.. : فيما بعد )

J. Beaujeu-Garnier ,Géographie de la Polulation, Editions M. THI. Gènin Librairie de (٥)

Médécis, Paris, 1956 (Beaujeu-Garnier, Géographie de la Population, p.. فيما بعد )

يعالج الاختلافات المكانية للخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية - الإجتماعية الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحية معينة»<sup>(٦)</sup> . هذا بالإضافة الى كون الجغرافية السكانية أكثر حساسية للبعد الزمني من غيرها من الجغرافيات .

هذا وقبل الاستمرار في الموضوع - التحديدات ، لا بد من استعراض ضروري ولا غنى عنه بالنسبة للعلاقة فيما بين الجغرافية السكانية والديموغرافية ، على اعتبار أنه يوضح مضمون الجغرافية السكانية ، فلنذكر ذلك فيما يلي

### العلاقة بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا<sup>(٧)</sup>

في عود على بدء لمضمون تحديدات الجغرافيا السكانية التي استعرضنا بالامكان القول ان الجغرافيا السكانية تهتم بنمو السكان وتوزعهم على سطح الكرة الأرضية وتركيبهم . وهذه الأمور الثلاثة تقوم دراستها على أساس العلاقات المكانية التي تميز الجغرافيا السكانية عن الديموغرافيا . فالديموغرافيا تتناول السكان رقمياً كموضوع مستقل عن البيئة ويعتمد الطرق الاحصائية والرياضية . هذا في حين أن الجغرافيا السكانية تربط أرقام الديموغرافيا بالبيئة الجغرافية وتعتمد في التحليل على الخرائط المتعددة .

على أن هذا الذي ذكرنا لا يعني الفصل التام بين هذين العلمين . فالواقع أن هناك علاقة تكاملية بينهما ، إذ يتناول كل منهما نفس الظاهرة السكانية من جوانب مختلفة . فالديموغرافيا تتناول الجانب الرقمي والجغرافيا السكانية التحليل لأجل تحديد الإطار المكاني وإيضاح مختلف العوامل التي تحكم علاقات السكان بيئتهم ضمن حدود هذا الإطار المكاني .

وبناءً عليه فالجغرافيا السكانية بمفهومها الحديث ليس بإمكانها أن تتجاهل دور الديموغرافيا ، لأن العلاقة بينهما متبادلة في الواقع ، عبر الطرق الإحصائية والرياضية . وبالتالي فالفصل بينهما شبه مستحيل .

هذا وخير مثال يبرز الارتباط بين الديموغرافي والجغرافي أو الديموجغرافي هو دراسة التطور السكاني والعوامل الرئيسية التي أسهمت فيه ثم تحديد المراحل لهذا النمو السكاني وارتباطها بالظروف الجغرافية السائدة والتي لها تأثيرها في توزيع السكان من حيث التركيز والتشتت ، سواءاً أكان ذلك بالنسبة للعمر أو الإقتصاد ، وكل ذلك بالطبع في إطار جغرافي معين ذي صفات طبيعية وبشرية محددة . كما أن الهجرة السكانية مثال آخر لما ذكرنا من ملامح الارتباط بين هذين العلمين : الديموجغرافيا

(٦) د. فتحي محمد أ. بيانة جغرافية السكان ، ص ٢٣ .

(٧) انظر الهامش رقم (٢٨) في القسم الأول الجغرافيا الاقتصادية

والجغرافيا ، فالواقع ان الهجرة ظاهرة ديموغرافية تتحكم فيها مجموعة من العوامل تستوجب في تحليلها أساساً إحصائياً وفي تحليلها أساساً جغرافياً لامكانية تفسير أسباب الوفود ودوافع النزوح الكامنة فيها .

ومن مظاهر الارتباط بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا أيضاً دراسة مستقبل السكان والتخطيط لمواردهم . وهنا فالجغرافي هو في واقع الحال أقدر بكثير من غيره من الباحثين في ميدان التخطيط لتحديد اتجاه النمو السكاني داخل الأقاليم مستنداً بالطبع الى الدراسة المعمقة للظروف المحلية التي تؤدي الى الجذب والطرده للسكان . وهذا الواقع قد جعل البعض يطلق على الجغرافيا السكانية تسمية الجغرافيا الديموغرافية (Demographic Geography) أو الديموجغرافيا .

كما أن المستقبل يشير إلى ضرورة تزايد الاهتمام بدراسة الحركة السكانية وعواملها المختلفة ، لما لذلك من أهمية في التخطيط على المستويين الإقليمي والعام للبلاد .

باختصار كلي ، يبدو لنا ، مما ذكرنا الآن وسابقاً ، أن الجغرافيا السكانية تعمل على تحديد ملامح الظواهر السكانية وأثرها في إحداث التغيير المحتمل في الزمان والمكان ، بالإستناد الى التحليل الاحصائي والرياضي والبيانات السكانية (٣) .

مما استعرضنا هنا عن العلاقة بين الجغرافيا السكانية والديموغرافيا تتضح أهمية البيانات الاحصائية والإحصاء ، وربطاً بما سلف أهمية علاقة الجغرافيا السكانية بمختلف العلوم ؛ الأمر الذي يعيد الى الذهن تحديد بوجيه - غارنيه في الموضوع .

فالواقع ان أبسط وصف يحتاج الى الإحصاء ، إذ إن العدد بالنسبة للجغرافيا السكانية هو بمثابة المفتاح السحري للمقارنة والتبويب ، اللذين يفتحان باب الدقة . فبالإمكان القول عن مجموعة سكان أنها مبعثرة أو كثيفة ، إنما كيف الإستمرار في البحث من دون الإحصاء ؟ فأرقام الحاضر مع الماضي تشكل تطوراً في الزمان من الممكن أن يكون موازياً أو العكس للتغيرات في المكان ودون إهمال الأحداث المعاصرة بالطبع .

فالظاهرة البسيطة هي توزع الناس . ومن المنطقي أن يلعب الوسط الطبيعي ، بقوته الضخمة وحتى الرهيبه أحياناً ، دوره المحدد هنا ، فيتذكر الباحث في الجغرافيا السكانية أنه مجرد باحث في الجغرافية العامة ، فيضع جدولاً بالمناخات ويعاين الجبال والوديان والسهول ويقدر الإمكانية البيولوجية للوسط القائم ويسجل ردات فعل الجسم البشري لكل ذلك ، دون أن يغفل أن التواجد البشري ليس مجرد تواجد « مستعبد » سواء كان بالنسبة للعدد أو بالنسبة للعوامل الطبيعية . إذن فيبين الانسان ، بمعنى المجتمع الإنساني ، والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه علاقة جدلية .

يلتفت عندها الباحث في الجغرافيا السكانية الى التاريخ . هذا التاريخ الضروري ليس فقط بشكله الرقمي وإنما بأحداثه الغنية وتحولاته الدقيقة ، كالحروب التي خربت القارات والهجرات التي اكتسحتها مازجة الأجناس والحضارات ، والرجال الذين قلبوا ونظموا واكتشفوا واخترعوا ، ونفسية الجماهير ورتيقهم وجهم للمغامرة ورغبتهم بقلة النسل أو كثرته واستصلاحهم البطيء للأرض واجتيازهم البحار ومغادرتهم الأراضي المسكونة والمعروفة الى المجهل الجديدة .

إنما الجماعات البشرية ليست بثابتة ومتجانسة . فتموها هو نتيجة عوامل ديموغرافية ، هي نفسها من ضمن الجغرافيا السكانية كالزواج والولادة والمرض والوفاة والتركيب حسب الجنس والعمر الخ . . . والتي ليست نتيجة الصدفة ، ومحاولة تفسيرها ينقلنا مجدداً الى تشابك الماضي مع الحاضر ، سواء كان بشكله الطبيعي أو الطبي أو المرضي أو السيكولوجي . فلهذه العوامل دورها بحد ذاتها ، وبشكل خاص اقترانها مع بعضها البعض ، كالفرق بين الولادات والوفيات والذي يعرف بالنمو الطبيعي للسكان . كيف تغير هذا النمو في الماضي وما هي اتجاهاته الحاضرة وتوقعاته المستقبلية ؟ فالجواب على هذه الأسئلة ، مقرون بأخذ التركيب حسب العمر للسكان بعين الإعتبار ، شيء هام وضمن لتقدير الديناميكية الداخلية للمجتمع البشري .

إنما بعض البلدان كإيرلندا مثلاً ، النمو الطبيعي فيها إيجابي ، إنما التطور الديموغرافي سلبي ، وهناك كاليفورنيا الحالية في الولايات المتحدة الاميركية حيث حتى سنة ١٩١٣ كان التطور الديموغرافي فيها أكبر بكثير من النمو الطبيعي للسكان . وهذا يدخل في الجغرافيا السكانية دراسة الهجرة الداخلية بمختلف أشكالها اليومية والموسمية وحتى الهجرة الخارجية فيما بين القارات وفيما بين الدول وكذلك الهجرة المؤقتة والنهائية . فهذه الحركات للناس لها بدورها ليس فقط نتائجها الاقتصادية قبل أي شيء آخر وإنما أيضاً نتائجها العرقية والصحية والأخلاقية والفنية الخ . . .

وكما يعيش ، على الإنسان أن يعمل ، وهنا فإن كل مكان من الأرض ومناظرها المختلفة يحمل طابع العمل الإنساني ، كالحقول والبيوت ومدائن المصانع والأراضي المستصلحة والسكك الحديدية . فلإنسان نشاطات مختلفة.. ما هي هذه النشاطات ؟ كيف تتوزع في مجتمع معين وفي مختلف قطاعات هذا المجتمع ؟ وبشكل خاص كيف هي إلتفت مع الإمكانيات الديموغرافية والتقنية والوسط الطبيعي ؟ هل تفترض الحديث عن زيادة السكان أو قلة السكان أو أيضاً عن بلدان متخلفة ؟ والمقدرة البشرية هي القسم الثالث من جغرافية السكان وهي تفترض معرفة إمكانيات الأشخاص ، كالعمر والعرق والجنس والصحة والمستوى الفكري والفني والميول



النفسية الإجتماعية الخ . . ، كذلك التي للجماعة التي يعيشون معها والوسط الذي يتطورون فيه .

#### المجتمعات البدائية والمجتمعات المتطورة

وفيا يعود لنشاطات الإنسان المختلفة فقد تطورت وتعددت مع الزمن ومع ذلك بالإمكان جمعها والتفريق فيما بينها بالنسبة لنوعي المجتمعات الرئيسية : المجتمعات البسيطة أو البدائية والمجتمعات الراقية أو المتطورة . ففي المجتمعات البدائية هناك جمع الأغذية أو قطفها من ثمار وجذور وخضار وعسل بري وغيرها وكذلك الصيد على أنواعه من بري ونهري وبحري . وهنا فكثافة السكان كانت تتوقف على إنتاجية مساحة معينة من الأرض . ثم حدث التطور مع الوقت فبرز الفلاح أو المزارع البدائي ، الذي أخذ يزرع بدلاً من أن يجمع الأغذية ، وكذلك برز تدجين الحيوانات ، وتربيتها وما رافق ذلك من ظهور الرعي بدلاً من الصيد .

هذا فيما يعود للمجتمعات البدائية ، حيث ينتج الإنسان ليعيش ، أما في المجتمعات المتطورة فهو ينتج للتبادل أيضاً . ومن أبرز نشاطات هذه المجتمعات المتطورة الصيد البحري التجاري والرعي التجاري والزراعة التجارية ، بمعنى أن كل منتجات هذه النشاطات هي للتبادل التجاري بشكل رئيسي أو ما أمكن تسميته « بالإنتاج البضاعي » . بالإضافة الى ذلك هناك الغابات ، التي يعتبرها البعض من جملة النشاط الزراعي ، الغابات وما تستدعي من نشاطات وأيضاً المناجم .

أخيراً برزت المانيفاكتورة لتحويل المواد الأولية العائدة للزراعة والغابات والبحر والمناجم ، كما برزت التجارة بمختلف أقسامها وأيضاً الخدمات من طبية وهندسية واجتماعية على مختلف أنواعها . هذه بإيجاز مكثف كل التكثيف النشاطات التي مرّ ولا يزال يعمل فيها الإنسان .

نعود الآن إلى السكان ، حيث التوزيع والتطور والفعل ، ميدان الأسباب ، وكذلك النتائج ؛ هذه الأقسام الثلاثة الكبرى للجغرافية السكانية ، الأمر الذي يعطي للجغرافية السكانية مكانها المستقل بين مختلف العلوم التي تهتم بنشاطات الإنسان .

أولاً هناك بعض الآراء فيما عرضنا تفترض التصحيح وهي فيما يتعلق بالرغبة بالنسل وقلته أو كثرته . كذلك مغادرة الأراضي المسكونة المعروفة الى المجهل الجديدة . أولاً قضية الرغبة بالنسل وقلته أو كثرته ، إن صحت في الحالات الفردية فلا تصح في المجموع ، حيث يلعب الدور المحدد الظروف الاقتصادية - الاجتماعية والمستوى الحضاري . إنما فيما يعود لارتياح المجهل الجديدة ، فالسبب اقتصادي قبل أي شيء آخر .

كذلك الإنتهاء إلى أن كون الجغرافيا السكانية علماً مستقلاً بين مختلف العلوم

التي تهتم بنشاطات الإنسان ، من دون ربطه بالجغرافية الاقتصادية التي تشكل فرعاً منها ، غير صحيح ؛ وذلك للعلاقة الوثيقة وحتى العضوية وأيضاً الجدلية فيما بين الجغرافية الاقتصادية والجغرافيا السكانية . فالجغرافية الاقتصادية لا يمكنها أن تتحرك وتقوم بمهمتها من دون الجغرافيا السكانية ، كذلك الجغرافيا السكانية لها تأثيرها الهام في الجغرافية الاقتصادية . فالعلاقة إذن بينهما جدلية ولا انفصام فيها للقيام بتنفيذ مهماتها المشتركة الواحدة في نهاية المطاف وعبر عملية توزيع الانتاج كما سوف نرى .

### المدرسة الماركسية

هذا والعرض لموضوع الجغرافيا السكانية وأغراضها ومهامها ، بالرغم من العلائقية التي طبع بها ينقصه عامل هام وهو عامل تداخل توزيع السكان مع قوى الإنتاج ، عبر علاقات الإنتاج ووحدتها الجدلية مع قوى الإنتاج . نقول هذا سبباً وأن تطور الإنسان من قرد الى ما توصل إليه ، بالإستناد الى النظرة الداروينية (٤) ودراسة أنجلز عن « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » في المجتمع وكذلك « دور العمل في تحول القرد الى إنسان » ، والمقصود هنا دور العمل الجماعي في تطوير الإنسان من مرحلة الحيوان (قرد) الى مرحلة الحيوان المفكر (الإنسان) ، إن تطور الإنسان هذا كان عبر العمل والعمل الاجتماعي بالضبط . فهذا الإطار المتحرك ينقص المفهوم الذي عرضنا ، وهو مفهوم بورجوازي ويعود للمدرسة الفرنسية ، (تحديد بوجيه - غارنيه) ، حيث ظاهر عامل الجغرافية البشرية للمدرسة الفرنسية الإقليمية . لذلك لا بد من استعراض المفهوم الماركسي في الموضوع لإستكمال الدراسة المقارنه . إن نظرة الماركسية الى الجغرافية السكانية . تظهر بوضوح مركز هذا العلم في مجموعة العلوم الجغرافية ، وبشكل خاص كونه فرعاً من الجغرافية الاقتصادية . والتحديد الماركسي يركز على الموضوع بحد ذاته وعلى أثره في عملية توزيع الإنتاج وتأثره بها ويعبر اهتمامه تزايد السكان وكذلك توزيعهم بين الأقاليم وبين البلدان ، وبشكل خاص المجموعات من البلدان ذات الصفة الاقتصادية ( مجلس التعاضد الاقتصادي ) الخ .

فالجغرافيا السكانية ، حسب المفهوم الماركسي ، فرع أساسي من الجغرافية الاقتصادية ، وهي تدرس تركيب وتوزيع السكان في المناطق الاهلة . وتبحث الجغرافية السكانية موضوع تشكيل السكان في مختلف مقاطعات البلاد وكذلك تركيب وكثافة السكان والأماكن الملموسة كالمدن ومراكز القرى والظروف المقررة بالضبط لأشكال هذا النوع . فالجغرافية السكانية تنطلق من القوانين العامة لتطور المجتمع ، كما تبحث خاصية القانونية المحددة وخصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي . والدور الخاص للجغرافية السكانية في الجغرافية الاقتصادية يعود لكون السكان على علاقة بكل قطاعات الاقتصاد ، وبالتالي توزيعهم ، لدرجة ما ، ذو دلالة استنتاجية ويحمل عمومية بعض الجغرافية الاقتصادية ، خصوصاً وان دراسة التوزيع الجغرافي لإقامة المؤسسات

ووححدات الإنتاج على وثيق الإرتباط بتحليل توزيع سكان البلاد وتركيب ديناميكية المجموعات البشرية القائمة في مختلف المناطق . والسكان هم في نفس الوقت منتجو ومستهلكو الخيرات المادية . ولذلك يدخل في اهتمامات الجغرافية السكانية العديد من الظواهر التي ليس لها علاقة مباشرة بحقل الانتاج ، إنما هي جوهرية من حيث إعادة انتاج السكان أنفسهم . فإلى هذه الظواهر تنتسب أشكال العيش المادي ، كأنواع السكن والتجهيز الهندسي للمراكز الأهلة الخ . .

الواقع ان خصائص جغرافية الانتاج هي المحدد الرئيسي لتوزيع السكان في البلاد وفيها بين الأقاليم للبلد الواحد . وبشكل خاص فإن كثرة السكان في بعض المناطق تعود لقيامها ببعض وظائف الاقتصاد الوطني . وكثافة مناطق بكاملها يعكس مستوى تطور اقتصاد هذه المناطق ذاتها . إنما بالرغم من ذلك فتوزيع السكان القائم يمكن أن يؤثر بدوره على جغرافية الانتاج . وفي الاقتصاد الاشتراكي المخطط يدخل في نطاق مهمات الجغرافيا السكانية التنظيم الكمي والنوعي للقوى العاملة في البلاد بكاملها وفي أقاليمها ، وكذلك البحث عن أشكال التوزيع التي تلي أكثر ما يمكن متطلبات تطور الإنتاج وفي الوقت نفسه حاجات السكان المعيشية والثقافية . فالبيئة الطبيعية تؤثر على توزيع السكان ، عبر الانتاج ، هذا بالإضافة الى أنه عند تحليل توزيع الأشكال المادية لبعض المراكز السكنية يؤخذ بعين الاعتبار أيضاً الوسط الطبيعي لناحية تجاوبه مع متطلبات البناء ووجود الساحات المناسبة والمتدمات الطبيعية الهندسية الضرورية لجر المياه وغيرها من نقاط الرفاه في البناء ، الخ . .

هذا ، ونظراً لأهمية السكان في عملية توزيع الانتاج وكذلك الانتاج في توزيع السكان والعلاقة الجدلية فيما بينها وكما رأينا ، فإننا نرى ضرورة التبسط بعض الشيء هنا في استعراض جوانب التوزيع الديموغرافي في ظروف كل من الرأسمالية والإشتراكية .

قوانين التوزيع الديموغرافي في ظروف كل من الرأسمالية والإشتراكية  
الإنسان هو الخالق للخيرات المادية والروحية في المجتمع ، وذلك بالإستناد الى خبرته الطويلة وحتى التاريخية في الانتاج وتقاليد العمل . وقد أشار لينين بهذا الصدد إلى أن « قوة الانتاج الأولى لكل البشرية ، هي العامل ، الشغيل »<sup>(٨)</sup>

وبالفعل فوجود حد أدنى من السكان يشكل أحد أهم شروط الحياة المادية للمجتمع . والقوانين الديموغرافية مشروطة بطريقة الانتاج ، وبالتالي فلها صفة تاريخية . وقد درس مؤسس الماركسية ، ماركس وإنجلز ، مسائل تطور وتوزيع السكان

V. Lenine, Œuvres, Paris-Moscou, t. 29, p. 367 (٨)

في ظروف المرحلة الأولى من الرأسمالية ، مرسيين بذلك الأسس النظرية للقوانين الديموغرافية وبرهنا أن قوانين توزع السكان هي نتيجة لطريقة الانتاج . أما لينين فقد طور أطروحات ماركس وانجلز في الموضوع بالنسبة لمرحلة الامبريالية كما أرسى الأسس النظرية للديموغرافيا في المجتمع الإشتراكي .

وبما أن الغرض الرئيسي لطريقة الانتاج الرأسمالي هو الربح الأقصى ، بواسطة استثمار جماهير الشغيلة بشكل وحشي ونهبها ، فهذه الطريقة قانونها الديموغرافي المحدد ، قانون الفيض النسبي من السكان . « إن الطبقة العاملة في عملية إنتاجها لتراكم رأس المال ، ومع نجاحها فيها تنتج في الوقت نفسه أدوات أحوالها على التقاعد ، أو تحوّلها الى التزايد النسبي ( عن المطلوب للانتاج - المؤلف ) . وهذا قانون السكان ، الذي يميز مرحلة الرأسمالية ويتوافق مع طريقة إنتاجها الخاصة »<sup>(٩)</sup> .

هذا وفي النظام الرأسمالي فإن عملية توزع السكان تأخذ صفة تناحرية . والتناقضات الرئيسية لهذه العملية يعبر عنها بمنتهى عدم العدالة في التوزيع ، وتجمع جماهير غفيرة في المدن الكبيرة تعيش في ظروف حياتية وسكنية في منتهى القساوة بالنسبة للطبقة العاملة ، وتردي أوضاع سكان الريف . وكذلك يحدث التناقض فيها بين المدينة والريف ، أحد أهم تناقضات المجتمع الرأسمالي ، الذي يزداد عمقا وخطورة مع الزمن .

وفي ظروف الرأسمالية فإن الإنتاج الكبير يقضي على الصغير ويزيجه من السوق ، سواء كان في الصناعة أم الزراعة . فقوة رأس المال المتركز تؤدي الى تمركز الانتاج وفي الوقت نفسه السكان ، في المدن الكبيرة ، وتزيد في عدد المراكز الكبيرة المتزايدة السكان . وفي ظروف طريقة الانتاج الرأسمالي ، فإن صحة العمال تتدهور بشكل مستمر .

أما المجتمع الإشتراكي فله قانونه الديموغرافي الخاص ، وجوهره امكانية استعمال كل السكان القادرين على العمل في عملية الانتاج . هذا ومع تزايد انتاجية العمل وكذلك مجموع الانتاج الاجتماعي يتزايد الطلب على اليد العاملة وتزول البطالة وكل السكان القادرين على العمل يستعملون بالشكل الأكثر ما يكون عقلانية . فهذا القانون يحدد كل المظاهر الجوهرية للتوزع الديموغرافي ، المشروطة علاوة على ذلك بالقانون الأساسي للاشتراكية وقانون التطور المتناسب المتناغم للاقتصاد الوطني .

هذا واستيطان المناطق الجديدة يشكل المظهر الهام لتوزع السكان في البلاد .

K. Marx - Le Capital - Livre premier - t. 3, p. 74 (٩)

وبذلك يظهر بوضوح الفرق بين فعل القوانين الديموغرافية العائدة للرأسمالية وتلك العائدة للاشتراكية .

فالرأسمالية مع الأزمات والبطالة الخاصة بها أدت الى نوع خاص من النزوح ، المشروط بتشكل فيض السكان النسبي بمختلف أشكاله وبكون المنتجين الحقيقيين ، العمال ، محرومين من وسائل الإنتاج . فتزايد الفيض النسبي في السكان وإفقار العمال ، في ظروف الرأسمالية ، يكثف الهجرة سواء كانت الداخلية أو الخارجية .

أما في المجتمع الاشتراكي فلا يلاحظ فيض نسبي في السكان ينعكس في البطالة الظاهرة في المدن والمقنعة في الريف مع الفقر الأقرب ما يكون الى التعاسة في هذه الأخيرة . فبعكس الاقتصاد الرأسمالي فإن الاقتصاد الاشتراكي لا يعرف البطالة . وكل تزايد السكان القادرين على العمل هو تزايد في الثروة الإجتماعية . وكل تزايد في السكان في الاقتصاد الاشتراكي يؤدي الى تزايد ازدهاره . هذا الإزدهار الذي ينعكس ، بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، في المهام التي يطرحها الحزب لتأمين مستوى حياة رفيع لكل السكان والتي تجسدها خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

هذا والعمالة الكاملة والدائمة للسكان العاملين ، إحدى خصائص الاشتراكية ، مرتبطة بخاصية أخرى اقتصادية للمجتمع الاشتراكي هي : إعادة الإنتاج الموسع والمنهجي لليد العاملة ، أي الانتاج المخطط للعمال والتوزيع المخطط أيضاً لليد العاملة . فبالنسبة للاتحاد السوفيتي مثلاً بالاستناد الى القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، تستعمل الدولة ، وبشكل منهجي وعقلاني ، ليس فقط الموارد المادية وإنما أيضاً البشرية ، بحيث تتأمن ، في كل منطقة اقتصادية وجمهورية اتحادية ، النسب اللازمة فيما بين اليد العاملة الموجودة والحاجة اليها ، إنما في إطار الحفاظ على مصالح الدولة العامة بالطبع .

هذا وفي النظام الإشتراكي ، فإن حاجات السكان المادية والثقافية المتزايدة باستمرار تؤثر على الانتاج وتدفعه الى التزايد والإتساع المستمرين ، على أساس قاعدة تقنية مسنمة التجديد . إنما في الوقت نفسه ، فإن السكان أنفسهم يكونون تحت تأثير خاصية إعادة الانتاج الاجتماعي الموسع ، وغير الممكن من دون الزيادة الكمية والكيفية لعمال منتجي الخيرات المادية والروحية في المجتمع .

دراسات الجغرافيا السكانية في البلدان الاشتراكية والرأسمالية  
هذا وقد أنجز العديد من الدراسات لأهم حقول جغرافية السكان في الإتحاد السوفيتي :

أولاً : خصائص الجغرافيا السكانية العائدة للعالم وبعض البلدان والأقاليم

بأكملها ، وقد تناولت الخطوط التالية : عدد السكان وتركيبهم الاقتصادي والاجتماعي والمهني والاتنوغرافي ، الخ . . . ثم توزع السكان وكثافتهم وعلاقة سكان المدن بسكان القرى وأيضاً حركة السكان الطبيعية والآلية ، أي الهجرة الداخلية وغيرها . وقد اعتمدت جغرافية السكان في حل كل هذه المسائل على الديموغرافية .

ثانياً : تطور المدن ومراكز القوى .

ثالثاً : جغرافية المراكز الزراعية . والقضية العلمية الهامة هنا تكمن في ترتيب مراكز السكان ووضع نماذج لها . وتعتبر الجغرافيا السكانية الماركسية أن الأساس لمثل هذا الترتيب قائم في علاقات الإنتاج الزراعي والوظائف المتجمعة في هذه المراكز السكانية دون أن تنتكر لأهمية المؤشرات الأخرى لكثرة السكان والشكل المادي للوضع الجغرافي . والأبحاث الملموسة في جغرافية القوى العاملة هنا تتداخل مباشرة مع أعمال الاقتصاديين في دراسة موازين العمل ودراسة جغرافية المدن ومع أعمال بناء المدن والتخطيط المركزي والتخطيط الاقليمي والأبحاث الجغرافية لدراسة مراكز السكان مع تنظيم التعاونيات الزراعية ( كالحوزات ) وملكيات الدولة ( سوفخوزات ) الخ . .

إذن فتحليل جغرافية التمرکز البشري يشكل جزءاً من دراسة التنظيم الإقليمي للقوى المنتجة ، كما هو مرتبط بالتخطيط الإقتصادي على المدى الطويل والإقتصادي الإقليمي وكذلك التخطيط الإقليمي .

رابعاً : تداخل الجغرافيا السكانية مع أعمال علم الأجناس ( أتونوغرافيا ) . وهذا مهم للغاية في وضع دراسة منهجية لرسم خرائط السكان .

نفس الشيء يقال عن الجغرافيا السكانية بالنسبة لبلدان الديمقراطيات الشعبية . أما في الأدبيات البورجوازية فالجغرافيا السكانية تدرس من زاوية الحتمية الجغرافية وأما من زاوية البيئية ( Ecologie ) التي تطبق على العلاقات الاقتصادية الاجتماعية علاقات شبيهة لما هو قائم في عالم النبات وعالم الحيوان . وهناك جزء من الجغرافيا السكانية البورجوازية واقع تحت تأثير المفاهيم الملتوسية ( ٥ ) والعنصرية ( ٦ ) وغيرها .

إذن نحن نجاه عدة مدارس بورجوازية للجغرافيا السكانية أهمها الجغرافية الأنثروبولوجية ( Antropologéographie ) و « الجغرافية البشرية » ، وكلاهما يستند الى الحتمية الجغرافية .

ويقول ف . راتزل مؤسس الجغرافية الأنثروبولوجية ان مهمة هذا العلم هي « الكشف عن تأثير الطبيعة على العقل والجسم بالنسبة للأفراد وكذلك

الشعوب»<sup>(١٠)</sup> . تتضح من هذا القول النظرة الأحادية الجانب التي لا تأخذ بعين الإعتبار التأثير المتبادل فيما بين الطبيعة والمجتمع ، الأمر الذي لا بد وأن يشوه الإستنتاجات ويؤدي الى الغلط في المعطيات الديموغرافية .

أما الجغرافية البشرية ، التي ظهرت في فرنسا فقد اقتصرتها مهمتها على دراسة علاقة السكان بالطبيعة في مختلف البلدان والمناطق . يشفع لها بالنسبة لسابقتها أنها تحاشيت المبالغة في الخضوع للحتمية الجغرافية ، إنما كونها تستند الى الاقتصاد السياسي والتاريخ البورجوازيين فقد اتصفت بالانتقائية . . . وبناء عليه ولأجل تفسير مختلف الأحداث موضوع المشاهدة والبحث ، فقد أخذت بعين الاعتبار ، وعلى نفس المستوى ، مختلف الأسباب المستمدة من مختلف العلوم ، كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والعلوم الطبيعية . كما أنها لم تعط لطريقة انتاج الخيرات المادية المكانة الكافية وأغفلت الدور الوسيط للاقتصاد في تأثير الوسط الطبيعي على السكان .

كما لا بد من الإشارة إلى أن التحليل الديموغرافي كان له حيز ضيق في هذه المدرسة ، التي اهتمت ، بشكل رئيسي ، بتسجيل الخصائص الوصفية الصارخة والبالغة الاهتمام أحياناً ، إنما السطحية أيضاً أحياناً أخرى . ومؤسسها هو الفرنسي فيدال دي لابانش .

هذا وفي دراسة الجغرافية البشرية تكون الغلبة لبحث أشكالها المادية والمسائل الخاصة لانموذج حياة الناس ، كنوع المسكن وتفاصيل الحياة فيه الخ . . ، وأما البحث بمراكز السكان ، إنما فقط كمراكز تجارية وخدمات على حساب مفهوم الانتاج فيها . ومع ذلك فالتطور الملموس للجغرافية السكانية في البلدان الرأسمالية أدى الى تراكم كمية كبيرة من المعطيات الواقعية ، التي تتطلب الدراسة والاستيعاب من زاوية انتقادية . وتتضمن بعض المؤلفات البورجوازية في الجغرافيا السكانية شيئاً من النضج ، سيما في التجربة المشهورة للجمع بين العمل في الجغرافيا السكانية مع العمل في نطاق التخطيط . كما تصدر أحياناً بعض المؤلفات المكتوبة من منطلقات تقدمية . إنما كون الجغرافيا السكانية تمس ، بشكل خاص ، المسائل الإجتماعية الأكثر ما تكون حدة في الجغرافية الاقتصادية ، والتي لا توجد مصلحة لمنظري الرأسمالية في القاء الضوء عليها ، لذلك فهناك صعوبة بالنسبة للعلماء التقدميين في القيام بأبحاثهم وشحنها بآرائهم في هذا الحقل من الجغرافية - الجغرافية السكانية .

(١٠) نقلاً عن :

Groupe D'Auteurs, Théorie de la Population, sous la rédaction générale du professeur D. Valentei; Géographie Démographique, Éditions du progrès, Moscou 1977. pour la traduction Russe, P. 142 (Géographie Démographique p. (فيما بعد

